الصراعات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الدولي
(دراسة حالتي الصراع الاقتصادي :الأمريكي– الصيني والأمريكي – الياباني)

أ.م. قاسم حسين السعدي
كلية الآداب/ جامعة بابل
qasimalsadie16@gmail.com

Global economic conflicts and their future implications for international security (Study of the two cases of economic conflict: the US - Chinese and the US – Japan)

Qasim Hussain Al Sadie
Babylon University / College of Arts
qasimalsadie16@gmail.com

Abstract

The research aims to identify the American economic conflicts with both China and Japan as examples of global economic conflicts, and the research has concluded that one of the most important reasons for the occurrence of the US-Chinese economic conflict is the desire of both countries to reduce the quantities of goods and products that are imported from the other country, and the two countries 'efforts to obtain On the largest possible amount of the US and Chinese markets. Thus, identifying the amount of competition and economic conflict between them over the acquisition of the largest possible percentage of the global economy.

The research showed that the main reason for the US-Japanese economic conflict is the desire of the United States of America to reduce the trade surplus achieved by Japan, and that the intensity of the US-Japanese economic conflict is significantly lower than the US-Chinese economic conflict, as the United States considers Japan a partner and an ally it does not want to lose. Nevertheless, this conflict could lead to many economic and political problems A number of Asian countries whose economy is closely related to the Japanese and American economies, Japan is trying to preserve its economic capabilities and get out of the American impasse with the best possible amount of economic and commercial gains, which helps it overcome the state of contraction that the Japanese economy suffers from, and the research reached the American economic conflict With both China and Japan, it has future implications for international security.

Keywords: Economic conflict - United States - China – Japan- International security.

الملخص

يستهدف البحث التعرف على الصراعات الاقتصادية الأمريكية مع الصين واليابان كأمثلة للصراعات الاقتصادية العالمية، وقد توصل البحث إلى أن من أهم أسباب حدوث الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني هي رغبة كلا الدولتين في تقليل كميات السلع والمنتجات التي يتم استيرادها من الدولة الأخرى وسعي الدولتين إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من السوقين الأمريكي والصيني، وبالتالي التعرف على مقدار التنافس والصراع الاقتصادي فيما بينهما على الاستحواذ على أكبر نسبة ممكنة من الاقتصاد العالمي.

وأوضح البحث أن السبب الرئيسي لقيام الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني هو رغبة الولايات المتحدة الامريكية في تقليل الفائض التجاري الذي تحققه اليابان وأن حدة الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني تنخفض بدرجة كبيرة عن الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية اليابان شريك لها وحليف لا تريد خسارته، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الصراع يمكن أن يؤدي إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية في عدد من دول القارة الآسيوية التي يرتبط اقتصادها بشكل كبير مع الاقتصاد الياباني والأمريكي، وتحاول اليابان الحفاظ على قدراتها الاقتصادية والخروج من المأزق الأمريكي بأفضل قدر

ممكن من المكاسب الاقتصادية والتجارية مما يساعدها في تجاوز حالة الانكماش الذي يعاني منه الاقتصاد الياباني،وتوصل البحث إلى الصراع الاقتصادي الأمريكي مع الصين واليابان يشكل تهديداً على مستقبل الأمن الدولي.

الكلمات الدلالية : الصراع الاقتصادي – الولايات المتحدة الأمريكية – الصين – اليابان – الأمن الدولي.

المقدمة

لقد عرف العالم عصر المنافسة الهادئة في النصف الأخير من القرن العشرين وسيعرف منافسة الند للند في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين، ومنافسة الأنداد معناها أن يكسب طرف ويخسر الآخر أو الآخرون، فالصراعات الاقتصادية ستكون أكثر حدة ولن يتعين على أحد تهدئة مواقفه الاقتصادية للحفاظ على التحالفات العسكرية، فعلى التعاون الاقتصادي اليوم أن يمضي بقواه الذاتية ولن يدعم تماسك الترتيبات الاقتصادية بغراء عسكري.

وقد تزايدت خلال المدة الأخيرة الصراعات الاقتصادية بين العديد من القوى الاقتصادية العالمية ومن أبرزها الصراع الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وخاصة بعد تولي الرئيس "دونالد ترامب" حكم الولايات المتحدة الأمريكية عام 2016،عندما قام بتأجيج هذا الصراع دعائياً وتوظيفه سياسياً ضمن استراتيجيته التسويقية في حملته الانتخابية باعتبار هذا الصراع أحد المهام التي يريد تحقيقها والفوز بها مما أدى إلى تصاعد الحرب الاقتصادية بين الدولتين والتي ستؤدي عند تصاعدها لمشكلات كبيرة في الاقتصاد العالمي مما يهدد السلم الدولي.

والتنافس الاقتصادي الأمريكي الياباني الذي ظهر على نطاق واسع في التسعينات من القرن الماضي وبدأ في الظهور مرة أخرى بعد تولي الرئيس "ترامب" الحكم، إذ قام بانتقاد العلاقات التجارية بين الدولتين ووصفها بأنها غير عادلة وإنه يرغب في إقامة علاقات تجارية عادلة ومفتوحة بين الطرفين وطالب الشركات اليابانية بإقامة مصانعها على الاراضي الأمريكية.

يمكن تقسيم أسباب الصراع الاقتصادي العالمي بين والولايات المتحدة الأميركية وكل من الصين واليابان إلى قسمين رئيسيين يتعلقان بالثقافة الليبرالية لكل منهما، وقسم اقتصادي بحت يتعلق بالبحث عن ميزة تنافسية وبالتالي البحث عن نصيب أكبر في السوق العالمية مما سيؤدي إلى قدرة أكبر في التحكم في السوق العالمية.

إن أثر الصراع الاقتصادي الامريكي مع الصين واليابان على الأمن الدولي يتمثل في قيام الدول الصناعية بفرض عقوبات وضرائب على المنتجات الأمريكية مما يؤدي إلى حدوث حرب تجارية تعيق النشاط والنمو الاقتصادي العالمي، سوف تؤدي العقوبات والضرائب المتبادلة بين الولايات المتحدة الامريكية والصين إلى خسائر جسيمة للطرفين مما يوضح أهمية قيام الطرفين بالسعي إلى تهدئة الوضع وعدم العمل على إشعال هذا الصراع، فإن هذا سيعطي الفرصة للصين لكي تبسط نفوذها الاقتصادي وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومي الأمريكي، وسيؤدي الصراع إلى انهيار دور ومصداقية منظمة التجارة العالمية وبالتالي النظام التجاري متعدد الأطراف ككل مما يهدد الاستقرار السياسي والأمني العالمي، زيادة على استغلال خيرات وثروات الأمم الضعيفة والدول الفقيرة مقابل عوائد بسيطة بالإضافة إلى تحويلها إلى سوق استهلاكية ضخمة لمنتجاتها في محاولة لتعويض الخسائر الناجمة عن هذا الصراع مما سيؤدي إلى حدوث اضطرابات سياسية بها تمثل خطورة كبيرة على الأمن الدولي والعالمي.

ومن جانب آخر ظهر الصراع والتنافس الأمريكي الياباني على نطاق واسع في التسعينات من القرن الماضي، وقد تجلى مرة أخرى بشكل اكثر بعد تولي الرئيس "ترامب" الحكم،إذ قام بانتقاد العلاقات التجارية بين الدولتين ووصفها بأنها غير عادلة وإنه يرغب في إقامة علاقات تجارية عادلة ومفتوحة بين الطرفين وطالب الشركات اليابانية بإقامة مصانعها على الاراضي الأمريكية.

المشكلة البحثية وتساؤلاتها: شهدت الانتخابات الأمريكية عام 2016 هجوم شديد من المرشح الجمهوري "دونالد ترامب" على جميع الاتفاقيات التجارية التي قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتوقيعها،وأشار إلى أن لها آثار كارثية على الاقتصاد الأمريكي وخاصة على الطبقة المتوسطة من الشعب الامريكي، إذ إنه يعتبر التجارة مع الصين والدول منخفضة الدخل تضر بالشعب الأمريكي وتحرمه من الوظائف ذات الأجور الجيدة وكذلك أكد "ترامب" أن اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف تلحق أشدَ الضرر بالشركات الأمريكية،

وتحابي الدول ذات القدرة التصديرية المرتفعة مثل الصين واليابان، وأنها تشجع على هجرة فرص العمل إلى دول أخرى، وفور توليه رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية قام بإصدار عدد من القرارات التي تضمنت فرض ضرائب على السلع الأجنبية وخاصة الصينية، والتأثير على أسعار الصرف، وتقييد تدفق العمالة الأجنبية، وخلق حوافز سلبية على الاستعانة بخبرات أجنبية وفرض عقوبات على العديد من الشركات التجارية الاجنبية وخاصة الصينية، مع تخفيف القيود على السياسة المالية.

ويرى الكثير من السياسيين وعلماء الاقتصاد أن السبب الاساسي لقيام الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني يعود إلى رغبة الولايات المتحدة في تقليل العجز الموجود في الميزان التجاري بين الدولتين ولذلك قامت الادارة الأمريكية بفرض الرسوم إضافية على السلع الصينية بهدف معاقبة الصين وتقليل الفائض الذي تحققه في معاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، السبب الأساسي الذي قام من أجله الصراع الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني، إذ يرغب الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" في تقليل العجز التجاري الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع اليابان منذ سنوات عديدة.

والسبب الاقتصادي الأساسي للصراع بين الاطراف الثلاثة هو المناورة من أجل الحصول على ميزة تنافسية، من أجل تحقيق الرخاء الاقتصادي والتنمية الشاملة،فضلاً عن أن المنافسة والصراع تجري بين ليبراليات مختلفة، فالمختصون يميزون بين إدارة الأعمال حسب المنهج الليبرالي الأميركي من جهة، والمنهج الليبرالي والمنهج الليبرالي الياباني من جهة أخرى، وستعمل الصين على خلق ليبرالية تنطلق من الخصوصيات الثقافية والحضارية الصينية.

وتأسيساً على كل ما ذكر يطرح البحث السؤال الرئيسي الآتي: **ما طبيعة الصراع الاقتصادي بين أمريكا والصين من جهة، وامريكا واليابان من جهة اخرى؟ وما الانعكاسات المستقبلية لهذا الصراع على الأمن الدولي؟** وهذا يقودنا إلى الاجابة على التساؤلات الفرعية الاتية:

- ما المؤشرات الرئيسة للاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي والصيني والتجارة البينية بينهما خلال المدة 2008-2018؟
- كيف تطور الصراع الاقتصادي بين أمريكا والصين ؟ وما هي تجلياته ومظاهره ؟
- كيف تطور الصراع الاقتصادي بين أمريكا واليابان؟ وما هي تجلياته ومظاهره؟
- ما مميزات وخصائص الاقتصاد الأمريكي والياباني والصيني ؟ وما الابعاد السياسية لها في مجال الصراع الدولي ؟
- ما اسباب حدوث الصراع ؟

الاهمية البحثية : ترجع أهمية البحث بوصفه يطرح موضوع الصراع الدولي في مجاله الاقتصادي والابعاد المستقبلية لهذا الصراع على الأمن الدولي، وهومن الابحاث القليلة التي قامت بدراسة هذا الموضوع، إذ يُعد رغم أهميته الشديدة من الموضوعات التي لم تتم دراستها بالشكل الكافي وتم تناوله في شكل تقارير أو مقالات وليست في صورة أبحاث أو دراسات علمية مما يجعل للبحث اهمية في إنه يعالج النقص العلمي في تناول هذا الموضوع وكذلك فإنه يفتح المجال أمام الباحثين والدارسين لتناول الموضوع بشكل أكثر تفصيلاً في المستقبل خاصةً في ظل تفشي فيروس كورنا بوصفها ازمة عالمية تسعى الى تشكيل هيكل القوى العالمية بطريقة جديدة.

أهداف البحث : يستهدف البحث تحقيق هدف رئيسي وهو التعرف على طبيعة كلاً من الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني والصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني كأمثلة للصراعات الاقتصادية العالمية وانعكاس هذه الصراعات على الأمن الدولي وذلك،وعن طريق مجموعة من الاهداف الفرعية وهي :

- التعرف على المصطلحات والمفاهيم البحثية المتعلقة بموضوع الدراسة.
- دراسة أهم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي خلال المدة (2008 -2018)
- دراسة حالة للصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني والتعرف على أهم المؤشرات الاقتصادية للتبادل التجاري فيما بينهم خلال المدة (2008 -2018).

– التعرف على مميزات وخصائص الاقتصاد الأمريكي والصيني والياباني.
– التعرف على الأسباب التي أدت إلى حدوث الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني.
– التعرف على الاسباب التي أدت إلى حدوث الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني.
– التعرف على تأثير كلا من الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني والصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني على الأمن الدولي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي الذي يتناسب مع موضوع وأهداف البحث،إذ يعتمد على دراسة الظاهرة في الواقع ووصفها بدقة والتعبير عنها كماً وكيفياً وكذلك استعمل المنهج الإحصائي التحليلي الذي يسعى إلى فهم علاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر والوصول الاستنتاجات من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها من نشرات البنك الدولي وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف البحث وكذلك تم استعمل المنهج التاريخي في التعرف على السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المتعلقة بموضوع البحث خلال المدة (2008 –2018).

حدود البحث:

– الحدود الموضوعية: تتمثل بطبيعة الصراعات الاقتصادية سواء أكانت بين أمريكا والصين أم أمريكا واليابان ومدى تأثير هذه الصراعات على الأمن الدولي مستقبلاً.
– الحدود الزمانية : تتمثل بالمدة (2008–2018).
– الحدود المكانية : تتمثل بدائرة الصراع وهي أمريكا والصين واليابان.

المفاهيم والمصطلحات البحثية

الأمن الدولي:

– المعنى اللغوي للأمن : هو من الأمان والأمانة بمعنى أمن فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان، فهو يعني الطمأنينة والاطمئنان إلى عدم توقع المكروه، والأمن مضاده الخوف والفزع [1]، وهو المعنى الأدق الذي جسده القرآن الكريم بقوله تعالى : ((فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ)).[2]

– المعنى الاصطلاحي للأمن : لا يقتصر على التحرر من التهديد العسكري الخارجي ولا يمس فقط سلامة الدولة وسيادتها ووحدتها الإقليمية، وإنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، لأن الأمن متعلق بالاستقرار الداخلي بقدر ما هو مرتبط بالعدوان الخارجي. [3] فهو أي تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء.[4] وهو اطمئنان الإنسان لانعدام التهديدات الحسية وضمان حقوقه، وتحرره من القيود التي تحول دون استيفائه لاحتياجاته الروحية والمعنوية، لشعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية. [5]

وبالنسبة لمفهوم الأمن الدولي، فقد شكل على مر التاريخ هاجس كبير لرجال الدولة الذين اعتمدوا ضمان البقاء والاستمرار على أولويات السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، كما مثل الأمن مشكلة من نوع خاص بالنسبة للدارسين والاكاديميين، ويعني

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003، ص 164.
[2] القرآن الكريم : سورة قريش ، الاية (3) و(4).
[3] بو زناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص 16.
[4] تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، رسالة الماجستير ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2014، ص 20.
[5] محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم المن الوطني، رسالة ماجستير في القيادة الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2006، ص 60.

مفهوم الأمن الدولي أن أمن الجزء يتعين أن يكون مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بأمن الكل [6]، إذ يُعد الأمن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل في الدراسات الأمنية والسياسية، بوصفه مرتبطاً بأمن كل دولة عضو في النسق الدولي، الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطياً عن طريق عملية التفاعل، فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية على نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به.[7]

- الصراع الاقتصادي

إن الصراع الاقتصادي هو جزء لا يتجزأ من الصراع الدولي الذي نعبر عنه بأنه موقف تنافسي يتصف طرفاه بعدم التوافق في المواقف المستقبلية، وهو التصارع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول و تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكانياتها أو انشطة دولية تتعارض مع بعضها البعض، ومحصلة ذلك هو إتخاذ الاطراف المتصارعة لقرارات أو نهج سياسات خارجية لتحقيق مصالح متضاربة فيما بينها. [8]

وعليه فإن مفهوم الصراع الاقتصادي ينصرف إلى تلك المنافسات والتوترات الناتجة عن المشكلات الاقتصادية التي تنشأ بين أطراف العلاقات الاقتصادية الداخلية أو الدولية وذلك بمناسبة ممارستهم للأنشطة الاقتصادية المختلفة وما يترتب عليه تحقيق أهداف سياسية سواء أكانت على المدى القصيرأم المتوسط أم البعيد.[9]

المبحث الاول : المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني والتجارة البينية الأمريكية الصينية خلال المدة (2008 –2018)

وهنا سيتم تناول المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني والتي تتضمن قيمة الناتج المحلى، معدل التضخم، إجمالي القوة العاملة، معدل البطالة، إجمالي عدد السكان، قيمة الواردات، قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر(التدفقات النقدية الداخلة)، قيمة الاحتياطي النقدي، وكذلك حجم التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال المدة (2008 –2018) والتي تشتمل على قيمة الواردات والصادرات والميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وسعر صرف الدولار / يوان، وذلك لإلقاء الضوء على حجم العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الدولتين والتعرف على مقدار التنافس والصراع الاقتصادي فيما بينهما على الاستحواذ على أكبر نسبة ممكنة من الاقتصاد العالمي.

---

[6] فارس محمد العمارات ، الارهاب العابر للحدود وتداعياته على الأمن والسلم الدولي ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ،2020، ص141.

[7] يتطلب تحقيق الأمن الدولي آليات عمل جماعية تتمثل بنظام توازن القوى ونظام الأمن الجماعي ، وان نظام توازن القوى يتحقق في حالتين الاولى تتمثل بحفظ السلم الدولي والثانية بوجود محاور متعادلة في القوة ، اما الأمن الجماعي فيتطلب تحقيقه اعتبار السلام غير قابل للتجزئة ، اتساع نطاق عضوية الأمن الجماعي لجميع الدول فضلاً عن التصدي للدول المخلة بنظام الأمن الجماعي عبر مجلس الأمن الدولي. للاستزادة حول مفهوم الأمن الدولي ينظر: لخميس شيبي ، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية- فترة ما بعد الحرب الباردة -(1991م – 2008م)، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات السياسة ، القاهرة ، 2009 ، ص ص 20-30 .

[8] للمزيد حول مفهوم الصراع الدولي ينظر :

- اسماعيل صبري مقلد،العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط4، المكتبة الاكاديمية،القاهرة ،2010،ص ص223-225 .

- جهاد عودة ، الصراع الدولي : مفاهيم وقضايا ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ، 2005،ص ص 17-20.

[9] محمد حافظ عبده، إدارة الصراعات الاقتصادية الدولية وفقاً لأسلوب التدخل الاستراتيجي المخطط في أسواق رأس المال، مجلة الأمن والقانون، إدارة شرطة دبي، المجلد 9 ، العدد 2، دولة الامارات العربية المتحدة، 2017، ص546

عند دراسة أهم المؤشرات الرئيسية للاقتصاد العالمي نجد أن متوسط إجمالي قيمة الناتج المحلى العالمي خلال المدة (2008 – 2018) قد بلغ حوالي 201197 مليار دولار وبلغ متوسط إجمالي قيمة الناتج المحلى الأمريكي حوالي 16949.5 مليار دولار خلال نفس المدة بنسبة 8.4 % من متوسط اجمالي الناتج المحلي العالمي بينما بلغ متوسط إجمالي قيمة الناتج المحلى الصيني حوالي 9095.2 مليار دولار خلال نفس المدة بنسبة 4.5 % من متوسط اجمالي الناتج المحلي العالمي مما يوضح التفوق الأمريكي في نسبة المساهمة في الناتج المحلي العالمي ويوضح كذلك أن مقدار مساهمة الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني معا يصل إلى 12.9 % من مقدار الناتج المحلي العالمي وهو ما يبين الأهمية الكبيرة للاقتصادين الأمريكي والصيني بالنسبة للاقتصاد العالمي.[10]

وإن متوسط معدل التضخم العالمي قد بلغ حوالي 10.83 % خلال مدة البحث،في حين بلغ متوسط معدل التضخم الأمريكي خلال نفس المدة1.76 % بينما بلغ متوسط معدل التضخم الصيني 2.55 %، مما يوضح ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الصيني عنه في الاقتصاد الأمريكي خلال المدة الزمنية نفسها ومحاولة الصين تقليل هذه المعدلات، وكذلك يتبين انخفاض معدلات التضخم في الاقتصادين الأمريكي والصيني مقارنة بالمعدلات العالمية للتضخم مما يوضح قدرة الاقتصادين الأمريكي والصيني على ضبط مستويات الاسعار والتحكم بها.[11]

أما متوسط إجمالي القوة العاملة المتاحة في العالم خلال المدة (2008 –2018) كان حوالي 3849.42 مليون نسمة في حين كان متوسط إجمالي القوة العاملة المتاحة في الاقتصاد الأمريكي حوالي 159.91 مليون نسمة بنسبة 4.2 % من متوسط إجمالي القوة العاملة المتاحة في العالم وكذلك بلغ متوسط إجمالي القوة العاملة المتاحة في الاقتصاد الصيني حوالي 789.1 مليون نسمة بنسبة 20.5 % من متوسط إجمالي القوة العاملة المتاحة في العالم مما يوضح التفوق الهائل للاقتصاد الصيني من حيث أعداد القوة العاملة المتاحة وهو ما يميزه ويمنحه تفوق وميزة نسبية عن الاقتصاد الأمريكي، وايضا يوضح كذلك أن مقدار مساهمة الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الصيني معا يصل إلى 24.7 % من مقدار القوة العاملة المتاحة على مستوى العالم مما يبين أهمية القوة العاملة في الاقتصادين الأمريكي والصيني بالنسبة للاقتصاد العالمي. [12]

وبالنسبة لمتوسط معدل البطالة العالمي قد بلغ حوالي 16.27 % خلال مدة البحث في حين بلغ متوسط معدل البطالة الامريكي 6.71 % بينما بلغ متوسط معدل البطالة الصيني خلال المدة نفسها 4.44 % مما يوضح ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد الأمريكي عنه في الاقتصاد الصيني خلال ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية تقليل هذه المعدلات من خلال توفير فرص العمل للقوة العاملة داخل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق استعمال الضرائب والجمارك كأحد الاسلحة التي تقلل من كمية الواردات الأمريكية وخاصة الواردات الصينية مما يشجع المصانع الأمريكية على العمل لتوفير المنتج المحلي المواجه للمنتجات المستوردة ويزيد من الصراع الأمريكي الصيني.[13]

وقد قامت الادارة الأمريكية بعقد الاتفاقيات بقيادة الرئيس "دونالد ترامب" مع الدول الخليجية والتي نتج عنها حصول الولايات المتحدة الأمريكية على ألاف المليارات من الدولارات والتي تساعد في حل مشكلة البطالة التي عانت منها الولايات المتحدة الأمريكية خلال مدة الدراسة، وكذلك تبين النتائج إن الاقتصاد الصيني لديه القدرة الكبيرة على امتصاص القوة العاملة وعلى تقليل معدلات البطالة واستغلال الإمكانيات والموارد البشرية بأفضل شكل ممكن مما يقلل نسبة البطالة في الصين ويزيد من القدرات والإمكانيات

---

[10] سالي نبيل شعراوي ، العلاقات الصينية الأمريكية واثر التحول في النظام الدولي ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2018 ، ص 33،ص40 .

[11] مجموعة باحثين ، آفاق الاقتصاد العالمي ، كتاب الكتروني ، 2019 ، الموقع : https://books.google.iq/ ، تاريخ الزيارة 2020/11/25 .

[12] البنك الدولي ، البيانات والنشرات الاقتصادية المنشورة خلال الفترة 2008 -2018 ، ص 22.

[13] المصدر نفسه . ص 25.

الهائلة التي يتمتع بها الاقتصاد الصيني والتي تعتمد بشكل أساسي على الأيدي العاملة، ويتضح أيضاً انخفاض معدلات البطالة في الاقتصادين الأمريكي والصيني عن المعدل العالمي للبطالة ما يوضح قدرة الاقتصادين الكبيرة على امتصاص القوة العاملة في الكثير من الصناعات وكذلك القدرة على انتاج الكثير من المنتجات والسلع التي تحتاج عمالة كبيرة على الرغم من الارتفاع النسبي لمعدلات البطالة في الاقتصاد الأمريكي خلال المدة الماضية.[14]

ويتبين أن محاولة كل من الاقتصادين الأمريكي والصيني تقليل معدلات البطالة بهما تعد من الأسباب الرئيسة لحدوث الصراع الاقتصادي بين الدولتين لرغبة كل دولة في زيادة الإنتاج المحلي من السلع والمنتجات التي تقوم باستيرادها من الدولة الأخرى عن طريق تقليل الكميات المستوردة من هذه السلع والمنتجات عن طريق فرض الضرائب الجمركية على السلع المستوردة مما يهدد صناعة تلك السلع في الدولة الأخرى وتقلل من الكميات التي تقوم بتصديرها ومن هنا نشأ الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني.[15]

وإن متوسط إجمالي عدد السكان على مستوى العالم خلال المدة (2008 –2018) قد بلغ حوالي 8432.83 مليون نسمة في حين كان متوسط إجمالي عدد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 316.1 مليون نسمة بنسبة 3.7% من متوسط إجمالي عدد السكان على مستوي العالم وكذلك بلغ متوسط إجمالي عدد السكان في الصين حوالي 1358.11 مليون نسمة بنسبة 16.1 % من متوسط إجمالي عدد السكان على مستوي العالم مما يوضح التفوق الهائل للصين من حيث عدد السكان وهو ما يميزها ويمنحها تفوق وميزة نسبية عن الولايات المتحدة الأمريكية، وايضاً يوضح أن مقدار عدد السكان في كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والصين معا يصل إلى 19.8 % من مقدار عدد السكان على مستوى العالم مما يبين أهمية كلا من السوقين الأمريكي والصيني وسعى كل دولة على الحصول على أكبر قدر ممكن من هاذين السوقين سواء أكانت عن طريق الانتاج المحلي أم الكميات المصدرة من السلع والمنتجات والخدمات وهو ما يوضح الصراع الاقتصادي المحتدم بينهما.[16]

وتبين أن متوسط قيمة الواردات على مستوى العالم المدة نفسها قد بلغت حوالي34274.09 مليار دولار في حين كان متوسط قيمة الواردات الأمريكية حوالي 2251.39 مليار دولار بنسبة 6.6 % من متوسط قيمة الواردات على مستوي العالم وكذلك بلغ متوسط قيمة الواردات الصينية حوالي 1659.33 مليار دولار بنسبة 4.8 % من متوسط قيمة الواردات على مستوي العالم، مما يوضح زيادة قيمة الواردات الامريكية عن قيمة الواردات الصينية وهو ما يبين أن السوق الأمريكي هو الأكثر استيرادا للسلع والخدمات عن السوق الصيني ويوضح ارتفاع قدرة الصين على توفير الاكتفاء الذاتي من المنتجات والخدمات بشكل أكبر من الولايات المتحدة الامريكية وهذا أحد الأسباب حدوث الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني.[17]

وإن متوسط قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر(التدفقات النقدية الداخلة) على مستوى العالم خلال المدة 2008 –2018)، قد بلغت حوالي 4163.33 مليار دولار في حين كان متوسط قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر (التدفقات النقدية الداخلة) في السوق الأمريكي حوالي 283.86 مليار دولار بنسبة 6.8 % من متوسط قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر(التدفقات النقدية الداخلة) على

---

[14] طارق عبد الرؤوف ، ايهاب عيسى ، البطالة ، مفهومها اسبابها ، خصائصها : اتجاهات عربية وعالمية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة 2016، ص 70 ، ص 159 . كذلك : محمد باحارث ، السياسة الخارجية الامريكية الجديدة في عهد ترامب ، كتاب الكتروني منشور، الموقع :https://books.google.iq/books?id=kl30DwAAQBAJ&dq ، تاريخ الزيارة : 2020/11/26 .

[15] سالي نبيل شعراوي ، العلاقات الأمريكية الصينية واثر القوى في النظام الدولي ، العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2018. ص 44.

[16] البنك الدولي ، البيانات والنشرات الاقتصادية المنشورة خلال الفترة 2008 -2018 ، ص 33.

[17] سهرة قاسم محمد ، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الاوسط ، مكتبة جزيرة الورد للطباعة والتوزيع ، القاهرة ،2018 ، ص ص 22- 24.

مستوى العالم وكذلك بلغ متوسط قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر(التدفقات النقدية الداخلة) في السوق الصيني حوالي 219.03 مليار دولار بنسبة 5.3 % من متوسط قيمة الاستثمار الاجنبي المباشر(التدفقات النقدية الداخلة) على مستوى العالم.[18]

وعليه فأن السوق الأمريكي هو الأكثر حصولاً على الاستثمار الاجنبي المباشر(التدفقات النقدية الداخلة) عن السوق الصيني وهو ما أدى إلى زيادة قدرة المستثمرين الاجانب على التحكم في السوق الامريكي وهو ما لا تريده الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس "دونالد ترامب" والتي تسعى إلى عودة السيطرة الأمريكية على أسواقها وتقليل الاستثمار الاجنبي الوافد والذي يقلل من معدلات العمالة الامريكية نظراً لاعتماده على العمالة الاجنبية رخيصة الثمن وهو ما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية وزيادة اعتماد السوق الأمريكي على المستثمرين الأجانب، في حين تزداد قدرة الصين على التحكم في أسواقها وتقل قدرة المستثمر الاجنبي على التحكم في هذه الاسواق وهذا أحد أسباب حدوث الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني. [19]

إن متوسط قيمة الاحتياطي النقدي على مستوى العالم خلال المدة (2008 –2018) قد بلغ حوالي 4523.54 مليار دولار في حين كان متوسط قيمة الاحتياطي النقدي الأمريكي حوالي 442.94 مليار دولار بنسبة 9.8 % من متوسط قيمة الاحتياطي النقدي على مستوى العالم وكذلك بلغ متوسط قيمة الاحتياطي النقدي الصيني حوالي 3151.07 مليار دولار بنسبة 69.7 % من متوسط قيمة الاحتياطي النقدي على مستوى العالم[20]، وهو ما يبين امتلاك الاقتصاد الصيني قدرة هائلة من الموارد المالية تساعده في التحكم في السوق العالمي وفي تنمية قدراته الاقتصادية والتصنيعية والتجارية مقارنة بقدرة الاقتصاد الأمريكي على ذلك وهو الأمر الذي أدي إلى حصول الصين على نسبة مرتفعة للغاية من الديون الخارجية الأمريكية مما يسهل قدرة الصين على اختراق السوق الأمريكي وهو ما تحاول إدارة " ترامب" تقليله من خلال فرض الضرائب والجمارك على المنتجات الصينية وتوقيع عقوبات اقتصادية علي الشركات الصينية مما يقلل قدرتها من العمل في السوق الأمريكي ويساعد الشركات الأمريكية على أن تحل محلها في السوق الأمريكي وهذا يُعد أحد عوامل تأجيج الصراع.[21]

وظهر أن متوسط قيمة الواردات الأمريكية من الصين خلال المدة نفسها قد بلغ حوالي 399.6 مليار دولار في حين بلغ متوسط قيمة الصادرات الأمريكية من الصين حوالي 110.2 مليار وبلغ متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري البيني الأمريكي الصيني حوالي 286.2 مليار دولار سنوياً خلال مدة الدراسة، وبلغ متوسط سعر صرف يوان / الدولار خلال مدة البحث حوالي 6.8 يوان / دولار. [22]

مما سبق تتضح أهمية السوق الأمريكية للصادرات الصينية، ومن هنا كانت المرونة الجزئية التي اتبعتها الصين للاستجابة للمطلب الأمريكي برفع سعر صرف اليوان الصيني ولو بنسبة وبشكل تدريجي حرصاً على استمرار الطلب الأمريكي على صادراتها، وإعلانها استعدادها للعمل مع أمريكا لمكافحة الحماية التجارية التي كانت سائدة بينهما.

وتحقق الصين فائضًا تجارياً متزايداً في تجارتها مع أمريكا، مما يؤثر سلبياً على صناعات أمريكية عديدة وعلى فقدان أعمال بتلك الصناعات، وتُعد الصين صاحبة أكبر احتياطي عالمي بالدولار، اذ بلغ لحد عام 2016 حوالي 3.3 تريليون دولار،إذ كان لسياسة

---

[18] Wayne M. Morrison, "China U.S. Trade Issues", Congressional Research Service RL. 2018

[19] اسامة ابو رشيد ، تصعيد ترامب مع الصين : نهج جديد في العلاقات الأمريكية الصينية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2017، ص ص 120-122.

[20] Thomas G. Mahnken," Secrecy and Stratagem Understanding: Chinese Strategic Culture', The Law Institute for International policy ,2018,p14.

[21] محمد باحارث ، السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس دونالد ترامب، مصدر سابق.

[22] Alison Kaufman The Century of Humiliation "Then and Now: Chinese Perceptions of the International Order" ,Pacific Focus Alison,vol.25 ,no.1, 2018,pp11-13.

تخفيض قيمة العملة الصينية أثر واضح على مختلف المتغيرات الاقتصادية، وأبرز نجاح لهذه السياسة هو ارتفاع حجم الصادرات الصينية نحو مختلف دول العالم[23]، وهذا يعطيها ميزة تنافسية قوية في صراعها الاقتصادي مع الولايات المتحدة.

المبحث الثالث : تطور الصراع الاقتصادي بين امريكا والصين (تجلياته ومظاهره).

بدأ الرئيس الأمريكي "ترامب" الصراع الاقتصادي مع الصين في بداية عام 2018 عندما تقدم بطلب إلى الصين للبدء في مشاورات داخل إطار منظمة التجارة العالمية بحجة أن الصين تقوم بانتهاك حقوق الملكية الفكرية، وقبل انتهاء هذه المشاورات قامت الإدارة الأمريكية بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 10% على الصين بحجة إنها تقوم بمنع ممارسات التجارة غير العادلة وسرقة الملكية الفكرية، ولم تهتم الإدارة الأمريكية بأن القانون[24] الذي استندت إليه في اصدار القرار غير معترف به في منظمة التجارة العالمية، وإن تنفيذه يعُد انتهاكاً لالتزامات الولايات المتحدة في المنظمة، إذ إن إجراءات الحماية الأحادية غير مسموح بها وتخرق قواعد النظام التجاري الدولي المتفق عليه بين جميع الأطراف. [25]

واستندت الادارة الأمريكية في صراعها الاقتصادي مع الصين إلى أن الصين قامت بخرق اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة في إطار منظمة التجارة العالمية نتيجة قيامها بالكثير من التحايل للحصول على التكنولوجيا الأمريكية، وكذلك لأن الصين لا تسمح للشركات الأمريكية بالعمل في الصين أو الدخول في مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية إلا بعد إجبار الأولى على نقل التكنولوجيا الأمريكية المتقدمة، وترى الصين إن ما تقوم به يعُدَ حقاً أصيلاً لها نظراً لما تقوم بتقديمه من عمالة ماهرة ومدربة ومنخفضة الاجر ووجود سوق كبير لهذه الشركات يساعدها في تحقيق أرباح طائلة. [26]

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تسعى من خلال فرض الرسوم الاضافية على الواردات الصينية بهدف تقليل العجز في الميزان التجاري بين البلدين إلا أن الولايات المتحدة قد تحدث لها خسارة اكبر نتيجة ذلك لأنها تعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الخدمي،وتعُد الصين من أكبر الدول المستوردة لتلك الخدمات من الولايات المتحدة، ولذلك إذا قامت الصين بالرد على التصرفات الأمريكية وأغلقت السوق الصيني أمام الخدمات الأمريكية، فإن صادرات الولايات المتحدة الخدمية سوف تأثر بشكل كبير وتتحول مكاسب الولايات المتحدة إلى خسائر أكبر. [27]

وقد تعاملت الصين مع القرارات الأمريكية على أساس من الندية، إذ قامت بفرض رسوم جمركية مماثلة على وارداتها من الولايات المتحدة، ومعظمها على السلع الزراعية الأمريكية، وكذلك قامت باللجوء إلى جهاز فض المنازعات بالمنظمة لمقاضاة الولايات المتحدة على قرارها المخالف لتعهداتها وإلزامها بالتعويض، وكذلك قام الرئيس الصيني " شي جين بينغ" بمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية واوضح إنه يجب رفض السياسات الأحادية وسياسات الحماية العدائية بين الدول، التي ستؤدي إلى حروب تجارية وصراعات اقتصادية تهدد مستقبل الأمن الدولي. [28]

وعلى الرغم من التصرفات الصينية القوية إلا أنها تسعى إلى عدم التصعيد المباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية لأنها تعرف أن الصراعات الاقتصادية بينهم لن تحقق مصلحة أي طرف وسوف يخسر الطرفين وكذلك لأن السوق الأمريكي هو السوق الرئيسي للصادرات الصينية، وكذلك فإن الصين تستخدم سياسات دعم مستتر وغير مشروع لصناعاتها، وهو إجراء تحظره منظمة التجارة العالمية، لأنه يعُد منافسةً غير شريفة وإغراق الأسواق الدولية بمنتجات مدعمة منخفضة السعر، ولذلك تسعى الصين إلى إجراء

---

[23] جريدة الشرق الاوسط ، الصين تمتلك أكبر احتياطي للنقد الأجنبي، الموقع : https://aawsat.com/home/article/835546/ ، تاريخ الزيارة : 2020/11/27.

[24] النهج الاستراتيجي الذي تتبعه الولايات المتحدة مع جمهورية الصين الشعبية ، الموقع : https://translations.state.gov/ ، تاريخ الزيارة : 2020/11/28.

[25] فوزي سامح ، منظمة التجارة العالمية في ربع قرن ، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية ، القاهرة ،2019، ص 124.

[26] Damian Paletta and Ana Swanson, Trump may ignore WTO, Chicago Tribune: March 21, 2019

[27] Trump 's Gift to China, Business & Finance, March9, 2018

[28] Jeffrey Kucik, and Rajan Menon, What Trump Gets Wrong, Foreign Affairs: March 8, 2019

مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية وتفضل إبرام اتفاق ثنائي خارج نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف بشأن قضايا تجارية من بينها نقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والحواجز غير الجمركية والسرقة الإلكترونية والزراعة خاصة بعد قيام الإدارة الأمريكية بالتهديد بأنها سوف تقوم برفع التعريفات الجمركية تلقائيا من 10% إلى 25% في حالة عدم التوصل إلى اتفاق ثنائي بين الدولتين، ولذلك وافق الرئيس الصيني على بعض الطلبات الأمريكية والمتمثلة في معالجة التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية، معالجة قضية الملكية الفكرية والشكاوى المتعلقة بالنقل القسري للتكنولوجيا، شراء المزيد من المنتجات الأمريكية الصنع، بما في ذلك السلع الزراعية والصناعية، كوسيلة للحد من العجز التجاري الثنائي بين الولايات المتحدة والصين، تخفيض الرسوم الجمركية على واردات السيارات الأمريكية، والتي كانت الصين رفعتها ردا على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ إن التعريفات الجمركية الصينية على واردات السيارات الأمريكية تبلغ حاليا 40% مقارنة بـ 15٪ فقط بالنسبة لوارداتها من الدول الأخرى وذلك في مقابل قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد الزيادة في الرسوم التي كان من المقرر تطبيقها. [29]

ومن تجليات الصراع لأميركي الصيني قيام الرئيس الأمريكي "ترامب" بالتعهد بفرض تعريفة جمركية بنسبة 10 % على ورادات صينية بقيمة 300 مليار دولار ردت الصين بتخفيض قيمة اليوان مقابل الدولار لأقل قيمة له مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان أن الصين تسعي الي الحاق الضرر بالمنتجات الأمريكية وتجعلها أغلي سعراً من المنتجات الصينية في حين ردت الصين بأن هذا الانخفاض في قيمة العملة يرجع لعوامل العرض والطلب نتيجة قرارات الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب".[30]

المبحث الثاني : تطور الصراع الاقتصادي بين امريكا واليابان (التجليات والمظاهر)

قامت اليابان منذ نهاية السبعينات من القرن الماضي بتنفيذ استراتيجيات اقتصادية وتجاريه تعتمد على تعميق وزيادة الروابط الاقتصادية مع باقي الدول الآسيوية وأسست العديد من البنوك والشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات الاسيوية مثل بنك التنمية الاسيوية الذي قام بتوفير تمويل للعديد من مشاريع التنمية في الدول الآسيوية طوال الثمانينات والتسعينات مما ساهم في حدوث طفرة اقتصادية كبيرة في العديد من الدول الآسيوية خلال تلك المدة. [31]

وتسببت تلك الاستراتيجية اليابانية في بداية الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني منذ الثمانينات من القرن الماضي عندما بدأت القوة الاقتصادية اليابانية في الظهور وازداد الفائض التجاري الذي تحققه اليابان في تعاملاتها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية،وعدت الولايات المتحدة الفائض التجاري المحقق لليابان خطراً كبيراً على أمنها القومي،وبدأت في مطالبة اليابان بتخفيض هذا الفائض من خلال التهديد بفرض العقوبات الاقتصادية على الشركات اليابانية وفرض الضرائب على السلع والمنتجات اليابانية التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية والمطالبة بقيام اليابان بفتح أسواقها للمنتجات الامريكية وقد اضطرت اليابان نتيجة هذه الضغوط والتهديد بالعقوبات الاقتصادية والانتقامية إلى تقديم بعض الامتيازات إلى الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية "بلازا" عام 1985. [32]

وتضمنت تلك الامتيازات فتح الأسواق اليابانية أمام المنتجات والسلع الأمريكية،وكذلك السماح للمستثمرين الأمريكيين بالعمل في السوق الياباني،وتخفيف الشروط التي كان يتم فرضها على هؤلاء المستثمرين وكذلك قامت برفع قيمة عملتها أمام الدولار مما ساهم في تخفيض العجز التجاري الأمريكي أمام اليابان، وإختفت التهديدات الاقتصادية اليابانية للهيمنة الاقتصادية الأمريكية كما قامت

---

[29] Alshin Molavi, Trump cannot shield America, The Washington Post: January 10, 2019

[30] مصطفى عبد الرحمن ، صراع القمة : المنافسة الاقتصادية بين أمريكا واليابان ، 2020/9/26 ، الموقع : https://al-sharq.com/opinion/18/11/2015/ ، تاريخ الزيارة 2020/11/26.

[31] Robert J. Smith, Richard K. Beardsley, Japanese Culture: Its Development and Characteristics, psychology press publisher, New York , 2014.

[32] فاطمة الزهراء خبازي ،النظام النقدي الدولي : المنافسة اورو-دولار ، دار كتاب للنشر، الامارات ، 2016، ص 36.

طوكيو بتخفيض الفائدة لدعم الطلب على الواردات، وكذلك تعهدت طوكيو بعدم تقليد المنتجات الأمريكية وخاصة المنتجات التكنولوجية واستمر الحال هكذا حتى حدوث الأزمة المالية عام 1997 والتي أدت إلى تباطؤ وانكماش الاقتصاد الياباني والذي مازال يعاني منه حتى الآن، وعلي الرغم من ذلك فإنه لازال الميزان التجاري الامريكي الياباني لصالح اليابان ويشكل فائضاً تجارياً يابانياً لم تستطع الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد حل له حتى الان. [33]

وقد هددت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2018 بفرض تعريفات جمركية جديدة على منتجات الصلب والألومنيوم اليابانية وكذلك على السيارات اليابانية وقطع الغيار التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة تصل إلى 25 % مما يؤثر بشكل كبير على قطاع صناعة السيارات اليابانية والتي تمثل 20 % من الناتج المحلي لليابان وكذلك تمثل من 60 –70 % من الفائض التجاري الياباني مع الولايات المتحدة الأمريكية ولذلك تسعى اليابان إلى الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية لتجنب فرض هذه التعريفات الجمركية وحماية صناعة السيارات اليابانية. [34]

وعلى الرغم من التهديدات التي يقوم الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" بإطلاقها فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا تعد اليابان عدو لها رغم الصراع الاقتصادي الموجود بينهم،إذ تصر الولايات المتحدة الأمريكية على وصف اليابان بالحليف لها ويعمل معها تحت المظلة الأمريكية التي توفر الحماية للأراضي اليابانية وكذلك يوفر السوق الأمريكي مجال واسع للمنتجات اليابانية في حين تقوم الرأسمالية اليابانية بتجديد المصانع الأمريكية واستثمار الاموال المحققة في السوق الأمريكي في تطوير التكنولوجيا الأمريكية بحيث يتم استثمار الاموال التي تحصل عليها اليابان من السوق الأمريكي في الصناعات الأمريكية مما يحقق أفضل فائدة ممكنة للاقتصاد الأمريكي. [35]

المبحث الرابع : أثر الصراعات الاقتصادية الامريكية مع الصين واليابان على الأمن الدولي

توجد العديد من التأثيرات المستقبلية التي يمكن أن تحدث للأمن الدولي والمترتبة على حدوث الصراع الاقتصادي :الأمريكي الصيني والصراع الاقتصادي :الأمريكي الياباني نوجزها بالآتي :

– في حالة استمرار الإدارة الأمريكية في فرض العقوبات الاقتصادية والضرائب لحماية أسواقها فإن من الممكن قيام العديد من الدول وخاصة الدول الصناعية التي تُعد أسواق رئيسة للمنتجات الأمريكية بفرض عقوبات وضرائب هي الأخرى على المنتجات الأمريكية مما يؤدي إلى حدوث حرب تجارية تعيق النشاط والنمو الاقتصادي العالمي مما يساهم في زعزعة الاستقرار الاقتصادي العالمي وما يترتب عليه من تداعيات تهدد مفهوم الأمن الدولي والعالمي.[36]

– سوف تؤدي العقوبات والضرائب المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى خسائر جسيمة للطرفين، إذ إن الصين تعتمد بشكل أساسي على الطلب الأمريكي لصادراتها وكذلك فإن الصين تُعد ثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية وتمتلك سندات خزانة أمريكية بحوالي 1.5 تريليون دولار، وهذه الخسائر ستؤثر بشكل كبير على القدرات الاقتصادية لكلا الدولتين مما تؤدي حدوث مشكلات سياسية تساهم في وجود اضطرابات سياسية في العديد من مناطق العالم.[37]

---

[33] International Monetary Fund. Research Dept.,World Economic Outlook: Cyclical Upswing, Structural Change, , April 2018.

[34] هوسويا يوإيتشي ، هل يقضي ترامب على التحالف الأمريكي الياباني؟ ، 2028/8/23 ، موقع اليابان بالعربي: https://www.nippon.com/ar/currents/d00423/ ، تاريخ الزيارة : 2020/11/26.

[35] قناة روسيا اليوم ، ترامب يصل إلى طوكيو للقاء إمبراطور اليابان الجديد ، 2019/5/25 ، الموقع : https://www.youtube.com/watch?v=5gHm8QaGXYU ، تاريخ الزيارة : 2020/11/26.

[36] عبد اللطيف دحية ، محمد مقيرش ، سلطة مجلس الامن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين في ظل المستجدات الدولية ، دار الجنان للنشر والتوزيع ، عمان ،2020، ص ص 120-122.

[37] سالي نبيل شعراوي ، العلاقات الصينية الأ مريكية واثر التحول في النظام الدولي ، مصدر سابق، ص 188.

– في حالة قيام الولايات المتحدة بالانسحاب من الاتفاقيات التجارية كما تهدد بذلك وخاصة الاتفاقيات الإقليمية مثل الاتفاقية التجارية مع دول الباسفيك فإن هذا سيعطي الفرصة للصين لكي تبسط نفوذها الاقتصادي في هذه المنطقة وتزيد من مساعدتها واستثماراتها لدول الباسفيك مما يجعل الصين تتحول إلى أكبر مصدر للاستثمارات الاجنبية المباشرة وهو ما يشكل تهديد للأمن القومي الأمريكي،إذ إن هذه المنطقة تعد من مناطق نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية مما سيؤدي إلى قيامها برد فعل عنيف في محاولة لاسترداد هذا النفوذ بما فيه الخيار العسكري وهو ما يمثل تهديد للأمن في هذه المنطقة. [38]

– الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني سيؤدي إلى انهيار دور ومصداقية منظمة التجارة العالمية وبالتالي النظام التجاري متعدد الأطراف ككل، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انهيار التجارة الدولية وظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية في جميع دول العالم مما يهدد الاستقرار السياسي والأمني العالمي.[39]

– الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني سيسهم بشكل كبير في توجه الدولتين إلى زيادة استغلال خيرات وثروات الأمم الضعيفة والدول الفقيرة مقابل عوائد بسيطة فضلاً عن تحويلها إلى سوق استهلاكية ضخمة لمنتجاتها في محاولة لتعويض الخسائر الناجمة عن هذا الصراع مما سيؤدي إلى زيادة نفوذ وتوغل الدولتين في تلك الدول وفقدان هذه الدول لحريتها السياسية والاقتصادية والتدخل في الشؤون السياسية لها وإجبارها على اتخاذ سياسات وقرارات محددة تخدم مصالح الدولتين مما يساهم في زيادة الفقر والبطالة وانتشار الهجرة غير الشرعية في تلك الدول وزعزعة استقرارها الأمني والسياسي والاقتصادي وبالتالي حدوث اضطرابات سياسية بها تمثل خطورة كبيرة على الأمن والسلم الدولي. [40]

– على الرغم من انخفاض حدة الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني عن الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني إلا انه يمكن أن يؤدي إلى العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية التي قد تسبب حدوث توترات في عدد من دول القارة الآسيوية وخاصة التي يرتبط اقتصادها بشكل كبير مع الاقتصاد الياباني وكذلك مع الاقتصاد الأمريكي.[41]

– يعاني الاقتصاد الياباني من حالة انكماش وتباطؤ منذ أكثر من 20 عام ويحاول الخروج منها وفي حالة زيادة حدة الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني فإن هذا سيؤدي إلى ضعف قدرة الاقتصاد الياباني على الخروج من حالة الكساد التي يعاني منها ولذلك تحاول اليابان الحفاظ على قدراتها الاقتصادية والخروج من المأزق الأمريكي بأفضل قدر ممكن من المكاسب الاقتصادية والتجارية.[42]

الخاتمة :

أولا: النتائج

1– تبين أن للأقطاب الاقتصادية الثلاثة المتصارعة نقاط تكافؤ ونقاط قوة لكل منهم، وهو مؤشر على قدرة الاطراف الثلاثة بالاستمرار في صراعاتهم الاقتصادية.

---

[38] ريحان محمد عطية ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، فلسطين ، 2012، ص 65.

[39] سيد عبد النبي محمد ، التحكيم وسيلة لفض النزاعات في التجارة الدولية والاستثمار ، وكالة الصحافة العربية ، 2019، ص 34.

[40] ريحان محمد عطية ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، مصدر سابق ، ص 66.

[41] حبيب البدوي ، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت، 2013، ص ص 70-71.

[42] ريهام مقبل ، مركب القوة : عناصر واشكالية القوة في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 150 ، القاهرة،2019. ص76.

2- من الأسباب الرئيسية لنشأة الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني هي رغبة كلا الدولتين في تقليل كميات السلع والمنتجات التي يتم استيرادها من الدولة الأخرى عن طريق فرض الضرائب الجمركية وهو ما استعملته الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة منذ تولي الرئيس "دونالد ترامب" الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في محاولة لتقليل معدلات البطالة التي بدأت في الزيادة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال المدة الاخيرة، وكذلك تحسين الميزان التجاري الأمريكي الصيني الذي أصبح في صالح الصين بدرجة كبيرة.

3- تُعد رغبة كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الحصول على أكبر قدر ممكن من السوقين الأمريكي والصيني واللذان يشكلان حوالي خمس السوق العالمي وذلك من خلال الانتاج المحلي أو الكميات المصدرة من السلع والمنتجات والخدمات أحد الاسباب الرئيسية لحدوث الصراع الاقتصادي بين الدولتين.

4- إن انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في مؤتمر الدوحة يعني قبولها بآليات اقتصاد السوق والتبادل الحر، وبالتالي دخول هذا العملاق ساحة الصراع والمنافسة الاقتصادية الدولية وهي تمثل ثقلاً اقتصادياً واستهلاكياً وسكانياً وإستراتيجياً لا يستهان به، وستعمل الصين على خلق ليبرالية تنطلق من الخصوصيات الثقافية والحضارية الصينية.

5- يُعد السوق الأمريكي هو الأكثر استيراداً للسلع والخدمات عن السوق الصيني مما يبين ارتفاع قدرة الصين على توفير الاكتفاء الذاتي من المنتجات والخدمات بشكل أكبر من الولايات المتحدة الأمريكية وهذا أحد تجليات الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني.

6- زيادة اعتماد السوق الأمريكي على المستثمرين الاجانب، في حين تزداد قدرة الصين على التحكم في أسواقها وتقل قدرة المستثمر الاجنبي على التحكم في هذه الاسواق وهذا أحد أسباب حدوث الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني.

7- إن امتلاك الاقتصاد الصيني قدرة هائلة من الموارد المالية تساعده في التحكم في السوق العالمي وفي تنمية قدراته الاقتصادية والتصنيعية والتجارية مقارنةً بقدرة الاقتصاد الأمريكي على ذلك هو الامر الذي أدى إلى حصول الصين على نسبة مرتفعة للغاية من الديون الخارجية الأمريكية مما يسهل قدرة الصين على اختراق السوق الأمريكي وهو ما تحاول الادارة الأمريكية بقيادة الرئيس "دونالد ترامب" تقليله من خلال فرض الضرائب والجمارك على المنتجات الصينية وتوقيع عقوبات اقتصادية علي الشركات الصينية مما يقلل قدرتها من العمل في السوق الأمريكي وهو ما أدى إلى تعميق الخصومة الاقتصادية بين البلدين.

8- سوف تؤدي العقوبات والضرائب المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى خسائر جسيمة للطرفين مما يوضح أهمية قيام الطرفين بالسعي إلى تهدئة الوضع وعدم العمل على إشعال هذا الصراع.

9- وهناك احتمالات للصراع بين الصين والولايات المتحدة التي ما فتئت تؤكد على هيمنتها على العالم، فالصين على وفق المعطيات الحالية ستكون أكثر الأمم سكاناً وأكبر اقتصاداً عالمي وقوة عظمى بكل ما في الكلمة من معنى، وقطباً له دوره في رسم تاريخ البشرية في الألفية الثالثة. وهذا ما لا يرض التوجهات الامريكية الساعية الى أمركة العالم مما ينذر بوقوع تحالفات وتجاذبات ممكن أن تصل إلى حد الصدامات العسكرية مما سيعرض الأمن الدولي إلى خطر جسيم.

10- من الأسباب الرئيسية لنشأة الصراع الاقتصادي الامريكي الياباني هو رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تقليل العجز التجاري الذي تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية في التجارة البينية بين الدولتين وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985 تقليل هذا العجز ولكنها لم تنجح في القضاء عليه واستمر العجز التجاري حتى الان ولذلك تسعى إدارة الرئيس "دونالد ترامب" إلى ايجاد حل لهذا العجز وتوفير عدالة اقتصادية وتجارية في المعاملات التجارية بين الدولتين على حد قول الادارة الأمريكية.

11- تبين أن اليابان استطاعت خلال العقدين الماضيين أن تحقق معجزة اقتصادية على الرغم من أن السوق الداخلية في اليابان هي أصغر سوق مقارنةً بالقطب الاقتصادي الأمريكي،إلا أنها تمتاز بالتماسك والتجانس كما تمتاز باستثمارات كبيرة بالمقارنة الولايات المتحدة في رسم مستقبلها، إلا أنها لكي تنمو بأسرع مما تنمو به بقية العالم، فإن صناعاتها التصديرية لا بد أن تستولي

على حصص متزايدة في الأسواق العالمية لكي يكون في استطاعتها دفع ثمن وارداتها من المواد الأولية اللازمة لاستمرار عجلة اقتصادها في الدوران.

12- وعموما فإن الزخم مازال إلى جانب اليابانيين ومن الصعب المراهنة ضدهم،أما الولايات المتحدة الأميركية فإن لديها مرونة منقطعة النظير وقدرة على التنظيم إذا ما كانت هناك تحديات خارجية، وهي مازالت القوة العظمى العسكرية الأولى وستظل في القرن الواحد والعشرين، إلا أن الحفاظ على هذه المكانة سيحرمها من أن تظل قوة عظمى اقتصادية في الترتيب الأول لما يحتاجه الجانب العسكري من استثمارات ضخمة.

13- في جميع الاحوال يعُد الصراع الاقتصادي الأمريكي الياباني أقل حدة من الصراع الاقتصادي الأمريكي الصيني، إذ تعُد الولايات المتحدة الأمريكية اليابان شريك لها وحليف لا تريد خسارته.

ثانياً : التوصيات

1- على الأقطاب الاقتصادية :أمريكا والصين واليابان ذات الثقل السياسي والمكانة العالمية القيام بمباراة اقتصادية- سياسية تنافسية تعاونية من أجل تحقيق رخاء متبادل وخلق اقتصاد عالمي يسهل تسييره وبنية عالمية تسمح بالتمتع بما ينتج عالمياً وهو ما يسهم في تعزيز الأمن الدولي، وإلا فإن الحروب الاقتصادية ستؤدي إلى مزيد من الحمائية ونسف للمواثيق الدولية وربما تؤدي إلى حروب عسكرية مدمرة.

2- ضرورة العمل على إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف بعيدا عن نظام القطب الواحد ولذلك لابد من السعي إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية وإعادة مصداقيتها، بما يجعلها قادرة من جديد على الإشراف العادل على النظام التجاري متعدد الأطراف وحمايته.

3- أن تهتم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والصين على تهدئة الوضع الاقتصادي فيما بينهما لخطورة إشعال الصراع بينهما وتأثيره السلبي عليهما معا وعلى السلم العالمي.

4- يجب أن تدرك الإدارات الأمريكية المتعاقبة إنها لا تمتلك أوراق التفاوض والصراع كافة،وأن من الممكن أن تؤدي قراراتها المتعلقة بالعقوبات والضرائب على السلع الصينية إلى مشكلات متعددة للاقتصاد الأمريكي تكون نتائجها سلبية أكثر من مجرد اختلال في الميزان التجاري الأمريكي الصيني.

5- أن تسعى الإدارة الأمريكية إلى التعامل مع المشكلات التجارية مع باقي الدول بالشكل الذي تتعامل به مع الادارة اليابانية وأن تهتم بضمان حرية التجارة مع الدول الكبرى المنافسة لها لما في ذلك تأثير إيجابي على اقتصاديات تلك الدول ويحقق فائدة لباقي دول العالم.

6- يدعو الباحث المختصين والطلبة بمجال العلوم السياسية إلى تسليط الضوء على الصراع الدولي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين ما بعد 2018 خاصةً في ظل تفشي جائحة كورونا التي أعطت هذا الصراع مآلات سياسية واقتصادية تذهب إلى رسم سيناريوهات تحدد مستقبل الصراع، إذ أن أزمة كورونا سوف تعيد تشكيل هيكل القوى العالمية بطريقة جديدة ومدى تأثير ذلك على الأمن الدولي.

المصادر

أولاً : القرآن الكريم

ثانيا: المصادر باللغة العربية

- ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار الحديث للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2003.
- أسامة أبو رشيد ، تصعيد ترامب مع الصين : نهج جديد في العلاقات الامريكية الصينية ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، قطر، 2017.

- إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الاصول والنظريات، ط4، المكتبة الاكاديمية، القاهرة ،2010.
- البنك الدولي ، البيانات والنشرات الاقتصادية المنشورة خلال الفترة 2008 –2018 .
- بو زناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
- تباني وهيبة، الأمن المتوسطي في استراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب، رسالة الماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2014.
- جهاد عودة ، الصراع الدولي : مفاهيم وقضايا ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ، 2005.
- حبيب البدوي ، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 2013.
- ريحان محمد عطية ، التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ، جامعة الازهر ، فلسطين ، 2012.
- ريهام مقبل ، مركب القوة : عناصر واشكالية القوة في العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 150 ، القاهرة،2019.
- سالي نبيل شعراوي ، العلاقات الأمريكية الصينية واثر القوى في النظام الدولي ، العربي للنشر والتوزيع ،القاهرة ، 2018.
- سهرة قاسم محمد ، الصعود الصيني وتأثيره على الهيمنة الأمريكية في الشرق الاوسط ، مكتبة جزيرة الورد للطباعة والتوزيع ، القاهرة ،2018 .
- سيد عبد النبي محمد ، التحكيم وسيلة لفض النزاعات في التجارة الدولية والاستثمار ، وكالة الصحافة العربية ، القاهرة ، 2019.
- طارق عبد الرؤوف ، ايهاب عيسى ، البطالة ، مفهومها اسبابها ، خصائصها : اتجاهات عربية وعالمية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، القاهرة ،2016.
- عبد اللطيف دحية ، محمد مقيرش ، سلطة مجلس الأمن الدولي في حفظ السلم والأمن الدوليين في ظل المستجدات الدولية ، دار الجنان للنشر والتوزيع ،عمان، 2020.
- فارس محمد العمارات ، الارهاب العابر للحدود وتداعياته على الأمن والسلم الدولي ، دار الخليج للنشر والتوزيع ، عمان ،2020.
- فاطمة الزهراء خبازي ، النظام النقدي الدولي : المنافسة اورو–دولار ، دار كتاب للنشر ، الامارات ، 2016 .
- فوزي سامح ، منظمة التجارة العالمية في ربع قرن ، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية ، القاهرة ،2019.
- لخميس شيبي ، الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي والدول العربية– فترة ما بعد الحرب الباردة (1991م – 2008م)، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات السياسة ، القاهرة ، 2009 .
- محمد حافظ عبده، إدارة الصراعات الاقتصادية الدولية وفقاً لأسلوب التدخل الاستراتيجي المخطط في أسواق رأس المال، مجلة الأمن والقانون، إدارة شرطة دبي، المجلد 9 ، العدد 2، دولة الامارات العربية المتحدة، 2017.
- محمد سعيد آل عياش الشهراني، أثر العولمة على مفهوم المن الوطني، رسالة ماجستير في القيادة الأمنية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2006.

ثالثاً : المصادر الالكترونية

- https://aawsat.com/home/article/835546/
- https://books.google.iq/
- https://books.google.iq/books?id=kl30DwAAQBAJ&dq
- https://www.nippon.com/ar/currents/d00423/
- https://www.youtube.com/watch?v=5gHm8QaGXYU

- https://al-sharq.com/opinion/18/11/2015/

رابعاً: المصادر الاجنبية

- Alshin Molavi, Trump cannot shield America, The Washington Post: January 10, 2019.
- Damian Paletta and Ana Swanson, Trump may ignore WTO, Chicago Tribune: March 21, 2019
- International Monetary Fund. Research Dept.,World Economic Outlook: Cyclical Upswing, Structural Change, , April 2018.
- Jeffrey Kucik, and Rajan Menon, What Trump Gets Wrong, Foreign Affairs: March, 2019
- Robert J. Smith, Richard K. Beardsley, Japanese Culture: Its Development and Characteristics, psychology press publisher, New York.2014.
- Thomas G. Mahnken," Secrecy and Stratagem Understanding: Chinese Strategic Culture', The Law Institute for International policy ,2018.
- Trump 's Gift to China, Business & Finance, March9, 2018.
- US International Trade Commission (ITC) Data Web.
- Wang Dong "China Trade Relations with the United States in Perspective", current Chinese Affairs, 2018.
- Wayne M. Morrison, "China U.S. Trade Issues", Congressional Research Service RL. 2018.